تستطلع آراء رجال القانون بشأن الدستور الجديد :

أصبحت قضية الدستور العراقي الجديد تمثل الشغل الشاغل لجميع الأحزاب والحركات السياسية العراقية ومؤسسات المجتمع المدني، وأوساط رجال الدين والقانون والأدباء والمفكرين والأكاديميين وعموم المثقفين. وضمن سياستها العامة في إثارة النقاش حول القضايا الجوهرية الراهنة، وإيمانها بضرورة إشراك المختصين في إثراء هذا النقاش، نشرت (المدى) في عددها العاشر القسم الأول من استطلاع ثقافي تضمن إجابات خمسة من رجال القانون العراقيين من قضاة ومحامين وآرائهم بشأن الدستور الجديد.

حسين محمد عجيل

كيف يمكن للدستور أن يضمن عدم عودة دكتاتور آخر؟

ضبط الوضع الأمني ضمان نجاح أي استفتاء.
الانتخاب أم التخصص؟

طارق مهدي منديل

ناظم فرمان العبودي

محمد عبد ناصر الساعدي

نهاية هذا العام تشكيلات هذه السفارات التي ستنظم عملية الاستفتاء لعراقيي الخارج بشكل صحيح.

صياغة الدستور
مهمة القانونيين والسياسيين حصراً

الأستاذ المحامي طارق مهدي المنديل عرض على مجلس الحكم واللجنة التحضيرية للمؤتمر الدستوري العراقي مسودة مشروع دستور صاغه بنفسه، وطالب في إجابته عن سؤالنا بأن يتم اختيار أعضاء هذا المؤتمر من بين القانونيين والسياسيين فقط.

(إن الآلية التي يجب اعتمادها في اختيار أعضاء المؤتمر الدستوري هي انتقاء نخبة مختارة لها معرفة دقيقة بكتابة الدستور. ولابد أن يتم اختيارها من قبل السياسيين ورؤساء الأحزاب والقانونيين والأكاديميين كل في مجال اختصاصه، لأن الاختصاص يلعب دوراً أساسياً في نجاح هذه المهمة الشاقة، إذ أن الدستور سيبحث كل مشاكل العراق، شكل الدولة، فصل السلطات والنواحي الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والحريات العامة.

وهذا يتطلب وجود أشخاص خبراء في هذا المجال، فالإنسان الاعتيادي أو بعض التشكيلات الجماهيرية مثل المجالس البلدية قد لا تعي حجم هذه المسؤولية الكبيرة. فكتابة الدستور مهمة مشتركة للقانونيين والسياسيين حصراً. وهذا هو الطريق الأمثل في اعتقادي.

فالاعتماد على القانونيين وحدهم لا يفي بالغرض المطلوب، فالمختص بالقانون الدستوري أو القانون الدولي أو القانون الخاص أو القانون العام.. الخ، يكون ملماً في باب اختصاصه فقط، بينما الدستور جامع شامل يعالج كل قضايا المجتمع. وفي هذه الحالة يحتاج الدستور إلى السياسيين لكي يغنوه بمفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتجارب الشعوب المتقدمة ونظم الاقتصاد المتطورة لتجنيب الشعب جرائم الدكتاتورية وخطورة الشمولية وعبادة الفرد.. الخ.

واقترح على اللجنة التحضيرية أن تتسلم كل مسودات مشاريع الدساتير المقترحة من قبل الأحزاب والحركات السياسية وذوي الاختصاص ومن ثم عقد مؤتمر دستوري تناقش فيه مقترحات الدساتير للخروج بدستور موحد تهيأ له النقاشات الجماهيرية في كل وسائل الإعلام مع عقد ندوات موسعة ومن ثم يعدل الدستور وفقاً لأفضل الآراء الثارة من قبل الجمهور ويعرض بعدها للاستفتاء الشعبي العام.

الدستور وقوى الاحتلال

وكان آخر من استطلعنا آراءهم الأستاذ القاضي محمد عبد ناصر الساعدي عضو اللجنة التحضيرية لتحديد آلية كتابة الدستور العراقي الجديد. الذي بيّن أن التوصية التي خرجت بها اللجنة بخصوص الآلية التي سيتم بها اختيار أعضاء المؤتمر الدستوري هي الانتخاب الديمقراطي المباشر من قبل الشعب. وقال:

إن مهمة اللجنة التحضيرية استطلاع رأي الشعب العراقي لغرض تحديد آلية انتخاب أعضاء المؤتمر الدستوري القبل. وفي أول جلسة من جلسات اللجنة تطرقت أنا شخصياً إلى بيان الآليات المعتمدة في فقه الدستوري، التي تبنينا منها آلية استفتاء الشعب لانتخاب أعضاء المؤتمر انتخاباً مباشراً أي ينسب الدستور إلى الشعب.

وبتقدير تعلق الأمر بإنجاح الانتخابات يمكننا تشكيل لجنة وطنية من جميع الأحزاب وخصوصاً تلك الممثلة في مجلس الحكم لحفظ الأمن من خلال يوم الانتخاب، وهو يوم واحد يحصل فيه منع تجول، وأعتقد أن وعي المواطن العراقي بأهمية هذا الحدث سيسهم في ضمان نجاحه. وقيل لنا، إن هذا يقتضي أن نتبنى إحصاء سكانياً لغرض تحديد أعداد الناخبين فجئنا بخبراء من وزارة التخطيط وقدموا الثلاثة بدائل لإجراء انتخابات سريعة، منها الاعتماد على البطاقة التموينية، وقيل أيضاً إن الإحصاء يستغرق وقتاً طويلاً (سنة في الأقل)، فقلنا يمكن اختصار الوقت إلى ستة أشهر، فقيل، هذه مدة طويلة أيضاً، لأنهم يريدون أن يسرعوا في كتابة الدستور لكي يخرج الأمريكان من العراق. ونحن نعتقد أن قوى الاحتلال جاءت لأغراض ستراتيجية مصلحية وليس لغرض كتابة الدستور. فهل تضمنون لنا إذا كتبنا الدستور في ثلاثة أيام أنهم يخرجون؟ إن خروج الأمريكان مرتبط بمصالحهم، إذا تحققت مصالحهم يخرجون وإن لم تتحقق فهم باقون. أما الدستور فلا علاقة له بذلك، لأننا نريد أن نضع فيه قواعد عامة تسوس الحاكمين والمحكومين وتؤكد الحريات الإنسانية والحقوقية لمجموع الشعب العراقي لكي يحكموا أنفسهم بأنفسهم وفق قواعد ثابتة لا تتغير، ووفق ضمانات يصعب خرق هذا الدستور.

كيف نخرج الأمريكان من العراق؟

وقيل لنا، كيف إذن تنصون بالدستور على أن العراق دولة مستقلة والأمريكان موجودون؟ قلنا هذا أمر واقع، ونحن حينما يتم إقرار الدستور وتحدث انتخابات بموجبه وتختار البرلمان الذي يمثل عموم الشعب سنطالب في أول جلسة رحيل الأمريكان، فإذا لم يرحلوا ستكون لنا إجراءاتنا كدولة معترف بها وممثلة في الأمم المتحدة، وهناك ضمانات دولية توفر لنا إمكانية جلاء هؤلاء عن بلادنا وفقاً للشرعية الدولية. فإذا لم يحدث ذلك سنتبع أسلوب التظاهر السلمي للدفاع لوجودهم وهو حق مشروع لكل مواطن. وإذا لم تفلح هذه الوسيلة أيضاً سنلجأ إلى حق الثورة لأننا نمتلك حينها سلطة وطنية وتكون لدينا قوة عسكرية ونستطيع اعلان الثورة على المحتلين وإخراجهم بالقوة، لأن حق تقرير المصير مبدأ منصوص عليه في لوائح الأمم المتحدة.

وقيل لنا أن هناك مسألة المهجرين خارج العراق، فقلنا السنا متفقين على أن لهم دور للأمم المتحدة في تنظيم شؤون العراق المستقبلية؟ إذن بإمكانها مساعدتنا في تنظيم قوائم بأسماء هؤلاء المهجرين لكي يدلوا بأصواتهم وينتخبوا مرشحيهم لكتابة الدستور في مكاتب الأمم المتحدة المنتشرة في دول العالم كلها.

وقيل لنا أيضاً هناك ما يعرف بالتبعية الذين رفضت قيودهم، قلنا هذا الرافض حصل بقرار واحد، وإن أصول سجلات هؤلاء موجودة في دوائر الأحوال المدنية، وهي سليمة لم تحرق، وبإمكان مجلس الحكم إصدار قرار يعيد لهؤلاء حقوق المواطنة. وأنا متأكد من أننا سنجدهم يزدحمون خلال أيام أمام دوائر الجنسية مثلما نرى المتقاعدين الآن يزدحمون لتسلم رواتبهم. نعم بإمكاننا الآن أن نحل الكثير من أمثال هذه المشاكل بعد أن تأسس مجلس الحكم وانبثق عنه مجلس الوزراء. وهذا يعني أن هناك استقراراً نسبياً في الوضع العام للبلاد.

نظام الحكم ورئيس الدولة

ومن المسائل التي ستحظى باهتمام أعضاء المؤتمر الدستوري بعد انتخابه فيما لو أثيرت مسألة نظام الحكم، وأعتقد أن لدينا في العراق حساسية من النظام الرئاسي، لأن أي رئيس يأتي عن طريق الانتخاب سوف يجلب أقرباءه ليكون منهم بطانة وهذا الأمر سيؤدي من ثم إلى الاستبداد. فنحن متفقون مع كل القوى الوطنية على أن يكون نظام الحكم برلمانياً، ومعنى النظام البرلماني أن تنبثق الحكومة عن البرلمان المنتخب، ورئيس الدولة في عراق المستقبل سيكون شخصاً مزيناً للدولة.

ولكنه أيضاً يشارك مع رئيس الوزراء في إدارة الدولة ويعاونه ويعاون السلطة التشريعية ولكن في حالة حل البرلمان من قبل رئيس الجمهورية لن يمنح الرئيس صلاحية تشريع القوانين.

وأنا شخصياً أقلت إن هذه الصلاحية يجب ألا تعطى للرئيس حتى لا يعتمدها كمكافأ يحل البرلمان بموجبها ليصدر تشريعاً خاصاً لصالحه. وهذك نص في الدستور السوري مثلاً يمنع رئيس الجمهورية من تشريع أي قانون في أثناء حل البرلمان.

وإذا انحرف رئيس الدولة فهناك محكمة دستورية الموقين بإمكانها أن تحاكمه وتحلسبه، كما إنها ستتولى في أول يوم يتبوأ به منصبه تثبيت إحصاء كامل بكل ما يملك من أموال منقولة وغير منقولة بعد أن يقدم كشفاً بذلك هو ورئيس الوزراء والوزراء كافة. وحينما تنتهي مهامهم يقدمون كشوفات حساب جديدة لمعرفة ما إذا كانوا استغلوا مناصبهم ونفوذهم في الكسب غير المشروع. وهذا يعني أن الشعب سوف يراقب مالية الرئيس وكبار مسؤولي الدولة.

المحكمة الدستورية

ومن واجب هذه المحكمة الدستورية أيضاً التأكد من دستورية القوانين الصادرة، لمعرفة مدى مطابقتها لروح الدستور. وقد اقترحت أنا شخصياً أن تتكون هذه المحكمة من رئيس السلطة القضائية، الذي هو رئيس محكمة التمييز في الوقت الحاضر، واثنين من قضاة محكمة التمييز ممن لهم سمعة طيبة وأمضوا ما لا يقل عن ثلاثين عاماً في العمل ينتخبان من الهيئة العامة لمحكمة التمييز وأن يتم ترشيح عشرة أسماء مثلاً من القانونيين في البرلمان ليتم انتخاب اثنين منهم لينضموا إلى الثلاثة الآخرين من محكمة التمييز ليكونوا أعضاء المحكمة الدستورية.

ولكي يكون واضحاً بأن شكل الدولة العراقية القادمة الذي نريده ونظام الحكم فيها سيكون عراقياً محضاً يستجيب لواقعنا الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي، وليس مستنسخاً من تجربة أخرى، فقد قلت لعضوة في البرلمان الأوربي زارت العراق مؤخراً رجوت أن تسهمي في رفع اللبس الذي أوجده الإعلام الغربي بكون العراقيين يريدون دولة على غرار دولة إيران، فنحن لا نستنسخ التجارب، والحكومة التي يريدها كل العراقيين تعددية.

وقلت لها، خذي مثلاً على ذلك، لقد دعوت مجلس الحكم شخصياً إلى أن يصحح معادلته غير التطابقة وذلك بأن يتمثل فيه جماعة من تكريت ومن الرمادي ومن علماء الدين السنة بشكل أكبر لكي تكون العادلة متوازنة ولكي يسهموا أنفسهم في منع الاختلافات الأمنية حين يشعرون بأنهم جزء من هذا المجلس.

من أجل فيدرالية بسيطة

وأعتقد أن الفيدرالية ستكون من بين القضايا التي ستأخذ حيزاً كبيراً من وقت أعضاء المؤتمر الدستوري القادم، ونحن لا ننكر حق الأكراد في الفيدرالية لأنها أثبتت لهم الآن، وأنا شخصياً أدعو إلى فيدرالية بسيطة، وهي عبارة عن توسيع السلطة والإدارة المدنية في المحافظات بحيث يستطيع المجلس البلدي في كل محافظة تعيين جميع العاملين في إدارة تلك المحافظة والأشغال العامة فيها من الشرطة والمرور ورؤساء الدوائر الخدمية والوحدات الإدارية وغيرها، على أن لا نتوسع أكثر من ذلك، كأن يكون لكل محافظة أو إقليم دستور ومجلس وزراء.. الخ. لأننا إذا توسعنا إلى الفيدرالية المركبة سيؤدي بنا ذلك إلى الانعزال ومن ثم التقسيم.

تصوير : سمير هادي

في شورجة الكفاح

عصابات مخيفة وتجار يطاردون اللصوص في الأزقة

مجموعة من الناس يتحكمون بصعود ونزول الدينار.

سناء النقاش

الشورجة... بورصة الكفاح.. اسماء باتت تشكل علامة فارقة في الحياة الاقتصادية اليوم، ليس في بغداد فحسب بل في العراق كله... فكل البضائع بمختلف أشكالها وألوانها وفوائدها ومصادرها ومنافذها في الشورجة.. ومن بورصة الكفاح يتحدد سعر الدولار إلى الدينار العراقي صعوداً وانخفاضاً حتى بات أناس معينون يتحكمون فيه ويضعون الضوابط الاقتصادية على خواتمه وعلى مدى سنوات الحصار الطويلة المنصرمة بعيداً عن القاعدة الاقتصادية المعروفة بـ (العرض والطلب). (المدى) شارکت سكان محلة بني سعيد هذا التوقع، واستوقفتهاسوء الخدمات في المنطقة. فكان دربونة العانة والكولات والشورجة وما يحيط بها يشكون انقطاع الماء والكهرباء لساعات طويلة قد تمتد لأيام، ناهيك عن طفح المجاري المستمر. بيد ان شورجة الكفاح تفتقد الأمان على نحو خاص، فما ان وصلنا إلى هناك حتى تعالت أصوات المستغيثين مع إطلاقات نارية أحدثت فوضى عارمة أغلقت على أثرها بعض المحلات دون ان نفهم. غير ان احد التجار أفادنا بالمعلومات الآتية، فتجار وباعة الشورجة تفتقوا على إمساك اللصوص وتسليمهم إلى الشرطة، هؤلاء اللصوص أضحوا عصابات منظمة ومتمرسة على أساليب الاجرام، وهم جميعاً من أرباب السوابق الذين تم إطلاق سراحهم من السجون بلا قيد ولا شرط في العفو الشامل الأخير لصدام... وبعد ان سيطرنا على أعمالهم الاجرامية نهاراً، يقول التاجر، بدأوا يسيطرون على مداخل الأزقة ليلاً والشوارع الخلفية لبني سعيد التي كانت تعد الأكثر أماناً للتجار ويتم فيها الاستلام والتسليم للبضائع والنقود والصكوك.. أما الآن فأصبحت تغلق بعد الظهر، وفي الليل لا يستطيع حتى الرجال أن يخطوا برؤوسهم من البيوت.

حراس

أيده في هذا الحديث أحد سكان بني سعيد الذي نزل في الشهر الماضي ليلاً لتشغيل مضخة ماء منزله في باب الدار فأصابوه بعيار ناري مما دفع الشباب من أهالي المنطقة القدماء المعروفين بنخوتهم للتطوع بدوريات حراسة ليلية وقسموا أوقاتهم فيما بينهم، فشجعهم أهالي الحي وخصصوا لهم رواتب أسبوعية. ولما سألنا الحراس عن عملهم قالوا: نحن أبناء المنطقة، ويهمنا أن يعيش أهلها البسطاء في أمان بعيداً عن بطش هؤلاء الوحوش الذين اتخذوا من مقاعد القاضي التي تزلت على قارعة الطريق ليلاً مأوى لهم وللمنحرفين والسكارى. وبعملنا نخدم العوائل.

عصابات

في بحثنا في سوق الشورجة اكتشفنا أسماء العصابات يتداولها الأهالي وأصحاب الورش هنا، العاملون في البورصة وأصحاب الأموال عن ظهر قلب، فتحدثوا قصصاً عن عصابة بيت (ك.ن) المتخصصة بالاختطاف وطلب الفدية من أهالي المخطوفين.. وقصصاً عن تحرشي الجوال الذي يسمي نفسه (السندباد) وعصابة (احمد أبو عيون الزرك) و (أمير عملية) و (حيدر كوتشي) المطلوب بـ (17) دعوى، وعصابة بيت عبد الواحد من أهالي (أبو سيفين) الذين لا يسلبون احداً إلا في الشورجة. أما (أخو كرامة) فقد قتل أخوه من قبل الدولة فورث الشقاوة عن أخيه وتيمنا به فقد عمل في هذا المجال حال خروجه من السجن في العفو الماضي!

ولعصابة (أبو الليل) و (كوسج) حكايات لا تراها إلا في الأفلام وقد تخصصتا بسرقة أموال تجار الحافظات الذين يعقدون صفقاتهم التجارية في الشورجة.. قائمة العصابات تطول لنجد ان البعض منها لا تكتفي بالتجار وسرقة السيارات والاختطاف بل تطال أعمالها الدنيئة حتى الناس البسطاء غير آبهين بالأبرياء الذين يسقطون ضحايا لإطلاقاتهم النارية من رشاشاتهم الأوتوماتيكية الحديثة بطريقة عشوائية. رجل كبير السن تحدث لنا عن هؤلاء الذين جعلوا منه مادة لسخريتهم وهم سكارى صباحاً، إذ قاموا بتفتيش كيس السكر الذي حمله ظناً منهم بأنه يحوي على مبالغ مالية ودولارات. ويؤكد بأن هذه العصابات هي التي سطت على مصرف الكفاح وشركات النطقة ودوائر الدولة. بعد كل ما رصدناه وسمعناه تساءلنا، كيف يأمن رجال البورصة على حياتهم وأموالهم وعملهم في مثل هذه الأجواء الشحونة بالفاجآت القاتلة والرعبة؟

يقول (ك.م) ان العاملين في البورصة قد سلحوا أنفسهم واحتاطوا أمنياً لكل حادث، وهم واعون لألاعيب المجرمين ولا يمكن الاحتيال عليهم بسهولة مثلما يحتالون على المواطنين البسطاء الذين يأتون للتصريف العملة ويغشونهم ويبدلونها لهم بأخرى مزورة.. ويضيف، لقد وظفنا حراساً شخصيين وحراساً سريين، علماً بأننا نتوقف عن العمل في الساعة الرابعة عصراً... ووصل حديثه ضاحكاً، البعض من تجار بورصة الدولار لا يخشى من العصابات بقدر خشيته من استمرار صرف رواتب الموظفين بالدولار للأشهر القادمة فقد ماني البعض منهم بخسائر فادحة عند هبوط سعر الدولار في الشهرين الماضيين.

بيوت ومخازن

وكيف يأمن التجار على البضائع وهي بملايين الدنانير؟ أجاب التاجر (ع.ح)، لقد حولنا الكثير من البيوت في الأزقة وخاصة بني سعيد وربوعة العانة والهدية إلى مخازن ووضعت تحت حراسة مشددة، في حين لا يعرض التجار بضاعتهم بالكامل، إذ إنه يعقد الصفقة ثم يتم تسليم البضاعة واستلام مبالغها في مناطق أخرى بعيداً عن أعين اللصوص ونطاق سيطرتهم!

وعن دور الشرطة المحلية التي بدأت تشرف بملابسها الزرقاء والسمائية الجديدة، قال الضابط (م.ت) ان الحراسات مستمرة والدوريات المشتركة مع القوات الأمريكية في تواصل، وبوجودنا يتحول هؤلاء المجرمون إلى جرذان تهرب إلى الجحور. وتمكنا مؤخراً من إلقاء القبض على العديد منهم وبقي القليل الذي يتصيد الحالات السهلة والسريعة عند تبديل العملة. هذا التقطع العرضي للحياة غير الآمنة في الشورجة، السوق البغدادية العتيقة اللينة بنكهة الماضي واقتصاد المستقبل، يصور لنا تدهور الحالة الأمنية في بغداد التي على مجلس الحكم الجديد مسؤولية بنائها لتبدأ الحياة الاقتصادية دورتها بحرية وأمان واستقرار ولازتاح النفوس أملاً في خفض الأسعار.

امام انظار وزارة الصحة

الايدز.. الخطر القادم عبر الحدود العراقية

نهى نيسان

الايدز.... هذا المرض.... أصبح ذكره... يثير في النفس مخاوف كثيرة لدى العراقيين ليس بسبب خطورته فقط بل بسبب وقف برنامج الرصد الوبائي.. بعد يوم (2003/3/20) وتوقف فحص الوافدين وانقطاع الاتصال مع الرضى الصابين على قيد الحياة والبالغ عددهم (73) مصاباً على مستوى القطر، (40) منهم في محافظة بغداد.

هذا ما تشير إليه الاحصاءات.. حيث لا يعرف حجم الاصابات ومدى انتشار المرض بسبب وجود حركة كبيرة للوافدين إلى العراق من كل الشرائح والجنسيات دون الرجوع إلى استراتيجية الفحص الوقائي وعدم وجود ضوابط لتحديد هذه الحركة، لذا فانه من المتوقع ان نواجه مشكلة في انتشار المرض بشكل واسع وملحوظ.. وهذا ما يؤكده الدكتور وضاح عبود مدير برنامج الايدز في العراق في لقاء اجريناه معه..

بداية المرض في العراق

*متى بدأت اول الاصابات في العراق؟

-بدأت مشكلة الايدز في العراق عندما ظهرت اولى الاصابات في العالم بعد عام (1981) حيث تم اكتشاف بعض الاصابات في الاطفال الصابين بمرض نزف الدم الوراثي "الهيموفيليا" والذين كانوا يعالجون باحدى مشتقات الدم المستوردة من فرنسا والسماة بالعامل الثامن والعامل التاسع والتي كانت بعض الوجبات المستوردة منها ملوثة بفيروس الايدز، في حينها قامت وزارة الصحة آنذاك بالايعاز لاجراء مسح واسع وشامل لجميع الصابين بهذا المرض "الهيموفيليا" واستحدث برنامج لمكافحة الايدز واعداد الخطط السنوية للسيطرة على المرض، وقد تضمنت فعاليات الرصد الوبائي لجاميع خطر اخرى غير مرض نزف الدم الوراثي شملت المقبلين على الزواج والموقوفين لاسباب جنسية والصابين بالتدرن ومصارف الدم والوافدين إلى القطر من الخارج بضمنهم العراقيين، حيث تم اكتشاف (244) اصابة من العراقيين فقط وكان (84%) منهم من الصابين بنزف الدم الوراثي، والباقون مصابون بطرق اخرى مثل الاتصال الجنسي (11%) ومن الام للصابة الى وليدها (5%) وكان (85%) منهم من الذكور والباقون من الاناث، (50%) منهم كانوا بين عمر (15-29) سنة وبلغت نسبة اصابة الاطفال دون سن الخامسة (20%) ولم تسجل اية اصابة عن طريق تعاطي المخدرات او الاتصال الجنسي الشاذ.

فحص الوافدين

*ما اجراءاتكم السابقة بالنسبة للوافدين الى القطر؟ وهل هذه الاجراءات مستمرة حتى اليوم؟

-تم اجراء مسوحات لشرائح المجتمع المختلفة ضمن مجاميع الاختطار لبيان مدى انتشار المرض بالعراق وظهرت أواخر نتائجها في شباط (2003) حيث تم فحص (4300) انموذج وكانت النتائج سالبة جميعاً وعليه فقد اعتبر العراق نظيفاً من الناحية الوبائية، لذا تم التركيز على الحد من دخول المرض من الخارج من خلال إعداد خطة وضوابط لفحص جميع الوافدين إلى القطر (عراقيين- عرب- اجانب) حيث تم اكتشاف (189) اصابة وقدة من العرب والاجانب منذ عام (1988) لغاية شباط (2003) وكان معظم هذه الاصابات وفداً من الهند وليبيا واليمن ممن يقصدون العراق للمعالجة الطبية بسبب انخفاض اسعار الخدمات الطبية..

اما بعد الحرب فقد انعدمت الرقابة في المنافذ الحدودية التي اصبحت مفتوحة وبلا سيطرة.. مما أدى الى توقف العمل ببرنامج الفحص، ولقد تم مؤخراً الإعمام على جميع محافظات القطر بعدم تشغيل أيام عاملة أجنبية الا بعد إجراء فحص العوز المناعي حيث يتم داخل المحافظات وفي مراكز الايدز الموجودة فيها، وتم تخفيض اجور الفحص الى (10) دولارات بعد ان كانت (50) دولاراً في السابق وقد قام (614) وافداً بعد الحرب من عراقيين وغيرهم بمراجعة مراكز الفحص..

وتم اجراء عدة تغييرات على خطة فحص الوافدين في المنافذ الحدودية حيث تم مؤخراً وقبل ثمانية أشهر اجراء الفحوصات في مراكز فحص الوافدين ضمن مراكز الرعاية الصحية الاولية في بغداد والمحافظات وداخل المدن وضمن فترة عشرة أيام من دخول الوافد الى القطر.

الجدير بالذكر ان مستشفى (ابن زهر) كان يعد المركز الرئيس لمعالجة مرض الايدز، اضافة الى ستة عشر مركزاً اعلاجياً وارشادياً في بغداد والمحافظات، الا ان هذا المستشفى قد اختفى من الوجود على ما يبدو! حيث سرقت وسلبت جميع عدده وادواته الطبية بما في ذلك سبعة مرضى كانوا يرقدون فيه!

"المدى" تضع مشكلة الايدز امام انظار وزارة الصحة، فهذا الخطر القادم عبر المنافذ الحدودية المفتوحة، لابد من التصدي له بالسبل والوسائل الكفيلة لمنع تسربه الى داخل المجتمع، ومن الضروري التنبيه إلى مضاره ومخاطره من مختلف منابر الاعلام وضرورة ارشاد المواطنين للتحصن ضده، فالوقاية خير من العلاج.